

كلمة

معالي الأستاذ / أسامة بن جعفر فقيه وزير التجارة

رئيس وفد المملكة العربية السعودية

المشارك في

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

جوهانسبورج جنوب أفريقيا

١٧-٢٦/٦/١٤٢٣هـ

٢٦ أغسطس ٤ سبتمبر / ٢٠٠٢

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الرئيس السيد / ثابو مفويلوا مبيكي

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة رؤساء الوفود

السيدات والسادة

يشرفني أن أنقل لكم أطيب تحيات وتمنيات خادم الحرمين الشريفين،
الملك فهد بن عبد العزيز ، وسمو ولي العهد ، الأمير عبد الله بن عبد العزيز.
ويسعدني أن أتقدم لفخامتكم ولشعب وحكومة جنوب أفريقيا الصديق بخالص
الشكر على استضافة هذه القمة العالمية المرموقة، معرباً عن تقديرنا لما بذل
من جهود مميزة ومساعي موفقة لتوظيف معطيات هذه القمة لبلوغ
أهداف التنمية المستدامة لشعوب الأرض قاطبة. (وإرساء مبادئ تحقيق
المساواة وتكافؤ الفرص في العيش الكريم لجميع فئات المجتمع الإنساني) .

كما أود اغتنام هذه المناسبة لأعبر عن إمتناننا لمعالي الأمين العام للأمم
المتحدة السيد / كوفي عنان ، لما جاء في محصلة تقاريره حول نتائج
الاجتماعات التحضيرية لهذه القمة، من توصيات قيمة ومعلومات موثقة وخطط
عملية متكاملة.

إن عقد هذه القمة العالمية للتنمية المستدامة، يمثل اعترافاً بحق الدول النامية (والأقل نمواً) في الحصول على نصيبها المشروع من ثمار التنمية الشاملة وتحقيق قدر معقول من مقومات الحياة الكريمة لشعوبها، وذلك من خلال المشاركة الفعالة في عملية صنع القرار الاقتصادي الدولي، بمختلف أبعاده. كما يؤكد الحاجة إلى تجديد الالتزام بمبادئ التضامن والتعاون البناء لمواجهة تداعيات الأحداث والتحديات المتنامية التي يشهدها عالمنا اليوم ، مما يحتم علينا تدشين مرحلة جديدة من العمل الجماعي الجاد لمواجهة هذه التحديات وتحمل المسؤولية المشتركة حيالها، من خلال منظور واقعي يستوعب أولويات اهتماماتنا المشتركة ويضع قضايانا المتلازمة في إطار استراتيجية شمولية تحقق التوازن المنشود بين متطلبات الشراكة الحقيقية في ظل مفهوم الاعتماد المتبادل بين أعضاء الأسرة الدولية، وتكفل إحترام السيادة الوطنية والخصائص الحضارية التي تميز المجتمعات الإنسانية وفق مواثيق الأمم المتحدة ومقاصدها النبيلة.

وإننا لنأمل مخلصين في أن تتوج فعاليات هذه القمة بقرارات موضوعية تتسم بالشفافية والتوازن وتؤكد الالتزام بمبادئ العدل والمساواة وإزالة مظاهر الظلم والقهر والحرمان ، لكي تسهم بعون الله تعالى في تجسيد ما تصبوا إليه

البشرية من رقي وتقدم والتعايش في كنف الأمن والسلام واحترام كرامة الإنسان
أينما وجد.

فخامة الرئيس :

لقد أثبتت المؤشرات و الإحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة مؤخراً أن
المبادرات والجهود التي بذلت لتوفير مقومات التنمية المستدامة منذ اعتماد جدول
أعمال القرن الحادي والعشرين في ريو عام ١٩٩٢م ، قد سارت جميعها
بخطى متعثرة وبطيئة للغاية ، ولم تكن نتائجها في الدول النامية والأقل نمواً
بمستوى التوقعات والآمال ، ويعود ذلك في المقام الأول إلى ضعف الإرادة
السياسية وافتقار خطط العمل للواقعية ، واصطدامها بالشروط التعسفية، التي
أدت إلى شح مصادر تمويلها وإرتفاع ميزان أعبائها، وبالتالي إنحسار آثارها
التنموية الملموسة.

وبالرغم من التحسن النسبي الذي طرأ على الأوضاع الاقتصادية في عدد
من دول العالم خلال عقد التسعينيات تأثراً بتيارات العولمة والانفتاح وتطور
وسائل تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة، إلا أن شعوب الدول النامية لم يكن
لها حظ يذكر من هذه النتائج، إذ ما زالت هذه الدول تعاني من تراجع معدلات
النمو ، وتفاقم مشاكل الفقر والجوع والبطالة وانتشار الأمراض المعدية،
بالإضافة إلى تضخم أعباء الديون ، والهبوط المستمر في مستوى الدخل الفردي،

الأمر الذي ساهم في تهميش هذه الدول وإيجاد فجوة عميقة من عدم المساواة والتكافؤ في فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها وبين شعوب الدول المتقدمة.

فخامة الرئيس :

لقد دأبت المملكة العربية السعودية منذ نشأتها وانطلاقاً من قناعتها الراسخة بحتمية التعاون الدولي ، والمسئولية المشتركة عن مكافحة مظاهر التخلف والحرمان، على تسخير إمكانياتها ومواردها في دفع المسيرة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وسعت في الوقت ذاته، من خلال المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية ، التي أسهمت في إنشائها وتحمل قسط وافر من أعبائها، إلى توفير المساعدات المالية والتنمية الميسرة والمنح غير المستردة للعديد من الدول النامية والأقل نمواً، لإعانتها على تنفيذ برامج التنمية ومواجهة تحدياتها. حيث بلغت جملة مساعدات المملكة لهذه الدول خلال العقود الثلاثة الماضية نحو (٧٦) ستة وسبعين مليار دولار، منها حوالي (٤٠) أربعين مليار دولار قدمت خلال العقدين الماضيين وتمثل نحو ٤٠% من المتوسط السنوي للنتاج القومي للمملكة. وقد استفادت منها (٧٣) دولة نامية في مختلف القارات، من بينها (٤١) دولة أفريقية. كما استجابت المملكة لنداء مؤتمر القمة

الإسلامي السادس عام ١٩٩٢م، بإعلانها إلغاء ستة مليارات دولار من الديون الرسمية المستحقة على عدد من الدول النامية والأقل نمواً .

وفي هذا السياق فإننا ندعو الدول المتقدمة إلى تأكيد التزامها بتنفيذ وتطوير آليات التعاون الاقتصادي والتقني مع دول الجنوب، وتحمل مسؤولياتها في تعبئة الموارد اللازمة لدفع عجلة النمو وتشجيع تدفق التمويل الميسر لتنفيذ برامج التنمية في الدول النامية والأقل نمواً على وجه الخصوص. وذلك من خلال السعي الحثيث لتحقيق الأهداف التالية :-

١- تخصيص (٧٠,٠%) سنوياً من الناتج القومي الإجمالي كمساعدات إنمائية للبلدان النامية والأقل نمواً خلال العقد الحالي ، وتحسين سبل إيصالها لشعوب البلدان المستهدفة.

٢- إعتد آليات مبتكرة لمعالجة مشاكل الديون الخارجية للدول الأقل نمواً، بإلغاء الجزء الأكبر منها وتخفيف أعباء الجزء الآخر وتحويله كروافد لتمويل برامج التنمية وتحفيز الاستثمار في هذه البلدان.

٣- تفعيل آليات النظام التجاري متعدد الأطراف بما يكفل نفاذ صادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية ، وتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات وتيسير الاستفادة من التقنيات الحديثة وخاصة في حقل صناعة الدواء ومكافحة الأوبئة والأمراض المستعصية.

إن ظهور منظمة التجارة العالمية إلى حيز الوجود في مطلع عام ١٩٩٥م، كان حدثاً له مدلولاته الواسعة في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية . فقيام هذه المنظمة وفر الركيزة الأساسية الثالثة لمنظومة المؤسسات الاقتصادية العالمية الفاعلة، حيث أنيط بهذه المنظمة مسئولية الإشراف على سلامة تطبيق قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف ، وأن تكون محفلاً لمواصلة المفاوضات التجارية الشاملة .

إلا أن منظمة التجارة العالمية لم تتمكن بعد من تحقيق تطلعات البلدان النامية. فالمنظمة لم تتجح حتى الآن في الزام معظم أعضائها بالتنفيذ الكامل والأمين للاتفاقيات المبرمة في إطارها، ولم تستطع الوقوف في وجه تيار التدابير الحمائية الجديدة . وقد أفضى ذلك إلى تنامي الشعور بالغبن لدى الدول النامية وازدادت شكوكها حول مدى إنصاف وعدالة النظام التجاري الدولي، وتنامي الشعور على نطاق واسع بأن الفوائد الموعودة لهذا النظام قد ضلت الطريق ولم تصل إلى هذه البلدان قط.

وعلاوة على ذلك ، فمنظمة التجارة العالمية، التي تباهي بتوفير نظام تجاري دولي متحرر يقوم على قواعد القانون ، ومبادئ الشفافية والقدرة على التنبؤ، وتوفير المزايا المتبادلة لجميع أطرافه ، (إلا أن بعض أعضائها لا يتقيد دائماً بهذه المبادئ في ممارساته العملية. بل أن المنظمة ذاتها) تعوزها المعايير والأسس الواضحة التي تحكم انضمام الدول الراغبة في عضويتها. وفي ظل غياب مثل هذه الأسس والمعايير الموضوعية نجد أن عمليات الانضمام تتعثر وتطول إجراءاتها .

ومن هذا المنطلق تشارك المملكة الدول النامية في المطالبة بضرورة أن يتسم النظام التجاري متعدد الأطراف بالعدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص بين جميع الشركاء ، واحترام القيم الدينية والثقافية لأعضائه، ومراعاة التفاوت في مستويات التنمية، والامتناع عن فرض مطالب مجحفة على الدول الراغبة في العضوية، تفوق التزامات مثيلاتها من الدول المؤسسة. كما ينبغي السعي الجاد لتحقيق عالمية هذا النظام، ليكون قادراً على الإسهام بحق وعلى نحو إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة .

فخامة الرئيس :

إن حكومة المملكة العربية السعودية، تؤيد تماماً أن يكون الهدف الرئيس لهذه القمة هو تأكيد الالتزام بإعلان الألفية الثالثة، الذي عبر من خلاله قادة العالم عن تصميمهم على إقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم ، وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية النابعة من المقاصد النبيلة لميثاق الأمم المتحدة. إلا أن عدم إحلال السلام العادل في منطقة الشرق الأوسط بسبب مواصلة الاحتلال الإسرائيلي البغيض للأراضي العربية وممارسة البطش والقهر بمختلف صورته، يمثل عائقاً رئيسياً أمام التنمية المستدامة، ويساهم في خلق مناخ من عدم الاستقرار والتوتر المستمر ، الأمر الذي يزيد من أعباء الدول العربية ويعوق الجهود المبذولة لمواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وللحاق بركب التقدم.

فخامة الرئيس :

من المعلوم أن المملكة العربية السعودية هي واحدة من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، ومع ذلك فهي ما زالت دولة نامية يشكل القطاع النفطي فيها أهم مكونات الناتج القومي، وتمثل صادرات البترول نسبة تفوق ٨٥% من مجمل الصادرات. وإدراكاً من المملكة لحقيقة أن النفط ثروة لا يمكن الاعتماد عليها كمورد وحيد لتحقيق التنمية المستدامة، فقد تبنت منذ نحو ثلاثة

عقود استراتيجية وطنية لتطوير وتوسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع روافد الناتج المحلي الإجمالي . كما تسعى الحكومة حثيثاً لتنفيذ سياسة شاملة للإصلاح الاقتصادي، هدفها رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وتفعيل دور القطاع الخاص وحشد المدخرات المحلية واستقطاب الاستثمارات الخارجية المصحوبة بالتقنية الحديثة والمعارف المتقدمة وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية والخدمية المجدية بهدف تعظيم القيمة الاقتصادية المضافة لمواردنا الطبيعية. وانطلاقاً من هذا الواقع فإن المملكة تشعر تماماً بما تعانيه بقية الدول النامية من مشقة في مسيرتها التنموية ، وتدرك حاجة هذه الدول إلى تحقيق طموحاتها المشروعة.

فخامة الرئيس :

لقد حققت المملكة العديد من الإنجازات في مجال تعزيز التنمية المستدامة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ، فعلى الصعيد المحلي تم تطوير القوانين البيئية من خلال إصدار نظام عام للبيئة واعتماد خطط وطنية لإدارة المناطق الساحلية ومكافحة حوادث التلوث بالنفط ، كما تم إعداد استراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة واستراتيجية وطنية للصحة . وفي الإطار الإقليمي تشارك المملكة بفاعلية في تنفيذ الاتفاقات وبرامج العمل الإقليمية المعتمدة ودعم الهيئات

المعنية بالبيئة . وعلى الصعيد الدولي انضمت المملكة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة .

فخامة الرئيس :

لقد شارك وفد المملكة مشاركة فعالة في جميع الاجتماعات التحضيرية لهذه القمة، وأوضح وجهة نظره حيال القضايا المطروحة على بساط البحث، وأود هنا أن استعرض بإيجاز شديد مرتكزات الموقف السعودي من هذه القضايا :-

أولاً : أن المملكة العربية السعودية تنظر باهتمام بالغ إلى هذا المؤتمر وما سيصدر عنه من نتائج وقرارات ، لكونه يمثل حدثاً تاريخياً ونقله نوعية في جهود الأمم المتحدة الرامية لتحقيق التنمية المستدامة ، وتتويجاً للعمل الدؤوب الذي اضطلعت به مختلف الأجهزة الدولية ذات العلاقة في سبيل بلوغ هذه الغاية.

ثانياً : إن معالجة القضايا التنموية الملحة ، تستدعي في المقام الأول توفر الإرادة السياسية الصادقة وإعطاء الأولوية القصوى للقضاء على مظاهر الفقر والجوع والمرض، وتحقيق مستويات معيشية مقبولة تحفظ كرامة الإنسان، لاسيما وأن عدد الفقراء قد تجاوز ربع سكان الأرض. (ولن يتم تحقيق هذا الهدف إلا من خلال التنفيذ الكامل والمخلص

للتوصيات والبرامج المحددة في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين).

ثالثاً : السعي الدؤوب لإحداث تغييرات جوهرية في أنماط الإنتاج والاستهلاك في الدول المتقدمة ، لتوفير فرص حقيقية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة على كافة المستويات . ففي الوقت الذي يشكل سكان الدول المتقدمة نحو (٢٠%) من سكان كوكبنا، نجد أن هذه الدول تستهلك (٨٥%) من البتروكيماويات والألمنيوم ، (٨٠%) من الطاقة والحديد والصلب والورق ، (٧٥%) من أخشاب الغابات ، (٥٦%) من اللحوم والأسمدة والأسمنت و(٥٠%) من الأسماك . كما تنتج هذه الدول المتقدمة (٩٦%) من المواد المشعة، (٩٠%) من الغازات الضارة بطبقة الأوزون و(٧٥%) من غازات الاحتباس الحراري .

رابعاً : ضرورة إزالة التناقض فيما بين السياسات التجارية التي تطبقها الدول المتقدمة عملياً، والتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية. ففي الوقت الذي يُطلب فيه من الدول النامية فتح أسواقها من خلال المفاوضات التجارية الشاقة وبرامج إعادة الهيكلة المرهقة، تظل صادرات هذه الدول عاجزة عن النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة ، بسبب القيود المجحفة

والأساليب الحمائية المستحدثة، المتمثلة في أشكال الدعم والإعانات المفرطة والعوائق الفنية المتعددة، على صادرات الدول النامية رغم تمتعها بالميزة النسبية العالية والقدرة التنافسية.

خامساً: الالتزام بوضع وتنفيذ البرامج الفعالة لدعم القدرات المؤسسية وبناء الطاقات الذاتية للدول النامية والأقل نمواً ، لتمكينها من خوض غمار المنافسة، والاندماج المتدرج في النظام الاقتصادي العالمي، وتبصيرها بالآثار المترتبة على تبني سياسات خاطئة في ظل غياب الأطر القانونية والمؤسسية اللازمة لتنظيم الأسواق الناشئة.

سادساً : أن سياسة المملكة في الحفاظ على مقومات البيئة الطبيعية تنطلق من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، التي جعلت من عمارة الأرض أحد الوظائف الرئيسية للإنسان، ولذلك فقد تبنت المملكة هذا المنهج في سعيها لتحقيق التنمية والرخاء لشعبها، دون الإخلال بتوازن مكونات البيئة الطبيعية أو المساس بحقوق الأجيال القادمة. كما تولي المملكة اهتماماً بالغاً بقضايا البيئة وحمايتها ، ويتجلى هذا الاهتمام في المكانة البارزة التي تحتلها هذه القضايا على صعيد سياستها الداخلية والخارجية، إدراكاً منها بأن الحياة الآمنة للإنسان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسلامة البيئة

المحيطة به. وانطلاقاً من هذه القناعة. فقد شاركت المملكة بصورة فاعلة في جميع المؤتمرات والهيئات الدولية المعنية بالبيئة وحمايتها، إضافة إلى انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ونحن نأمل في هذا السياق أن تسود الموضوعية في الجهود الدولية المبذولة لمعالجة مشكلات البيئة وأن يتم ذلك في ظل دراسات علمية جادة تأخذ في الاعتبار ضرورة نقل التقنية البيئية للدول النامية .

سابعاً : الحاجة إلى تأكيد العزم على تحقيق تعاون دولي جاد لإيجاد حلول مقنعة وناجعة ، تكفل حماية البيئة العالمية وتراعي العدالة والتوازن في قراراتها ، وتأخذ في الاعتبار تباين المسؤولية المشتركة بين الدول المتقدمة والنامية حيال ما يتخذ من قرارات في هذا الشأن. كما يتعين عند طرح هذه الحلول أن تراعي ظروف واحتياجات الدول النامية والأقل نمواً، بحيث لا ينتج عنها فرض تعديلات هيكلية باهظة التكاليف، أو تغيير سلبي لمسار أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، أو تحميلها أعباء إضافية نتيجة الأخذ بهذه الحلول .

ثامناً : تطالب المملكة بالحد من السياسات الضريبية التمييزية التي تنتهجها الدول الصناعية، وتفرضها على المنتجات البترولية تحت ستار

الاعتبارات البيئية ، الأمر الذي يؤثر سلباً على فرص تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية المصدرة للنفط ، وذلك في الوقت الذي تقدم فيه الدول الصناعية الدعم السخي والحوافز والإعانات للفحم والطاقة النووية ، وهو أمر لا نجد له أي مبررات منطقية أو علمية، خاصة في ظل ارتفاع معدلات التلوث لوقود الفحم والحوادث المتعددة للمفاعلات النووية وما تخلفه من أضرار متراكمة على صحة وحياة الإنسان، ناهيك عن الآثار المدمرة للمخلفات المشعة.

تاسعاً : إننا نؤمن بأن المفهوم الشامل لحقوق الإنسان يعني الإقرار ابتداءً ، بأن للمجتمعات البشرية خصائص ومعتقدات وشرائع وثقافات يتعين الاعتراف بها واحترامها. ولكي تكون المبادئ والأهداف التي يرتكز عليها مفهوم حقوق الإنسان عالمية الطابع والمضمون، فإن تطبيقها يقتضي مراعاة ظروف كل مجتمع وإدراك خصوصية تراثه الديني والثقافي والتاريخي. ولهذا فإنه لا يمكن لهذا الطابع العالمي أن يكون مقبولاً لدى الجميع ، إلا إذا أخذ بعين الاعتبار ما قدمته وتقدمه الحضارات والثقافات الأخرى من إسهامات بنائه في ترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان وحمايتها. ومن هذا المنطلق فإن حكومة المملكة العربية

السعودية تلتزم بالمقاصد والأهداف النبيلة الداعية للحفاظ على حقوق الإنسان وصون كرامته وفق المبادئ والقيم السامية التي اشتمل عليها دستورها الخالد، والذي جعل من الإنسان أكرم مخلوق على وجه الأرض . وقد تجلّى هذا الالتزام بوضوح في النظام الأساسي للحكم في المملكة. ولذلك فإننا لا نقبل باستخدام المقاصد النبيلة لمفهوم حقوق الإنسان كوسيلة للضغط لتحقيق مآرب وغايات سياسية واقتصادية لا تمت إلى حقوق الإنسان الأساسية بصلة، بقدر ما هي ذريعة للتدخل في شئون الآخرين ومصادرة حقهم المشروع في الاختيار.

عاشراً : أن الحديث عن العولمة الاقتصادية بمفهومها الشامل يتطلب منا الاعتراف بأنها تمثل قوة دينامية تتيح فرصاً وتفرض تحديات ومخاطر . وبالتالي فإن تأثيرها على الدول والمجتمعات لا بد أن يكون متبايناً، إذ أن هذه الدول ليست مهيأة بنفس القدر للاستفادة من معطيات العولمة وخصائصها الإيجابية ، والقدرة على الحد من أو تجنب مخاطرها. ولذلك فإن الحاجة ملحة لتبني نهج جديد يتسم بالتوازن والإنصاف والشفافية ، لإرساء قواعد عولمة مقننة ، من شأنها ترسيخ أسس شركة حقيقية تكفل لجميع أطرافها فرصاً متكافئة للاستفادة من ثمار العولمة وتقاسم المنافع المترتبة على تحرير التجارة وفتح الأسواق . ومن هنا

تبرز حاجة المجتمع الدولي إلى توسيع نطاق التعاون الفني وتيسير نقل التقنية وتسخير معطياتها لخدمة أهداف التنمية الشاملة والمستمدة في البلدان النامية والأقل نمواً، بهدف تسريع وتيرة التنمية فيها وتمكينها من الاستفادة من المزايا النسبية المتوفرة لديها في زيادة القيمة الاقتصادية المضافة لمواردها الطبيعية وتعزيز قدراتها التنافسية لمواجهة التحديات التي يطرحها عصر العولمة والاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية. في عالم يزداد اعتماداً على المعارف المتطورة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

السيد الرئيس :

إن شعوب العالم النامي تتطلع إلى هذا اللقاء الكبير ، يحدوها الأمل في أن تكون مقرراته على المستوى الذي يحقق طموحاتها في العيش الكريم، في أمان من الجوع والخوف والمرض، ويوفر للأجيال القادمة فرصة واعدة لحياة أفضل وغد أكثر إشراقاً وطمأنينة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،